الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

PROVISIONAL
A/37/PV.52
9 November 1982
ARABIC

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الأربعاء ، ٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد هـــولاي (هنغاريا)

- مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) : [١٣٥] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(ب) تقرير اللجنة الرابعة

(ج) مشروع قرار

يتضمّن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

82-63307/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١١

البند ١٣٥ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/37/23 (Part 5 و A/AC.109/712 و Add.1)

(ب) تقرير اللجنة الرابعة (A/37/592)

(ج) مشروع قرار (A/37/L.3/Rev.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا أن ألفت انتباه أعضاء الجمعية العامة الى تقرير اللجنة الرابعة الوارد في الوثيقة A/37/592 . اذا لم يكن هناك اعتراض ، فسوف أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذا التقرير .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول ، أود أن أذكر الممثلين أنه وفقا للمقرر الذى اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة بالأمس ، ستقفل قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند الساعة ١٢/٠٠ ظهرا .

السيد مونيوزليدو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أعرب لكم ، سيادة الرئيس عن تمنياتنا الطيبة بالنجاح في القيام بأعمالكم الهامة . أود كذلك ، أن أكرر الثناء الذى وجهه لكم هنا رئيس المكسيك لصفاتكم الدبلوماسية ولبلادكم ، ولقيمكم الوطنية القوية .

لقد كان لي الشرف أن أقدم هنا ، من فوق منصة الجمعية العامة ، طلب ادراج البند الخاص بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) في جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين ، وهو الطلب الذى تمت الموافقة عليه بتوافق الآراء . لقد قمت بهذا العمل بتأييد قيم من عشرين وفدا من أمريكا اللاتينية قررت حكوماتها أن تعمل سويا حتى يمكن حل هذا النزاع القديم والأليم ، حلا عادلا ودائما .

Digitized by UNOG Library

اننا نشعر أن مرور قرن ونصف على هذا الخلاف ، وحوالي عقدين من المفاوضات الثنائية ، والمناقشات في هذه المنظمة فضلا عن النزاع المسلح الأخير الذي أدى الى خسائر بشرية وأضرار مادية ، ومواجهات بين بلدان ومناطق ، كل هذا يفرض على المجتمع الدولي أن يقدم اطارا مناسبا ويعطي دفعة فعالة للتسوية السلمية لهذا النزاع .

Digitized by UNOG Library

وفي هذا الطلب أكدنا على :

"ان استمرار هذه الحاله الاستعماريه في أمريكا والنزاع بين جمهوريه الأرجنتين والمملكه المتحده ... فيما يتعلق بالسياده على هذه الجزر ... قد أديا الى وقوع نزاع مسلح في جنوب الأطلسي ويشكلان حاله تؤثر على منطقه أمريكا اللاتينيه بوجه خاص".

(A/37/193 ، ص ١)

وطلبنا الى الجمعيه العامه أن :

"تحث أطراف النزاع على أن تستأنف ، تحت رعايه الأمم المتحده ، وفي أقرب موعد ممكن ، المفاوضات بغيه التوصل الى تسويه سلميه" . (المرجع نفسه ، ص ٢)

ان البلدان الموقعه على هذه الوثيقه التي تقدمت الآن بمشروع القرار A/37/L.3/Rev.1 — وهي من بين الأعضاء المؤسسين لهذه المنظمة — دعمت دوما العمليه السياسيه الطويله الشاقه لتصفيه الاستعمار . وخضنا أيضا معارك كثيره لتصفيه الاستعمار الاقتصادي . وساعدنا في حصول ما يقرب من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحده على الاستقلال ساهمين في اضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمع الدولي .

جئنا اليوم لكي نؤكد من جديد التزاما قديما : أن نعلن تضامننا مع البلدان والشعوب التي تكافح من أجل الممارسة الكاملة لسيادتها والقضاء على بقايا السيطرة الاستعماريه .

ان الأطراف في هذه العمليه معروفون جيدا : في أحد الجانبين تقف الدول التي عانت من الاخضاع ، وفي الجانب الآخر الاستعمار بصفته فلسفة وواقعا عنيدا ما يزالان يسيطران على بعض الدول ذات الرغبة الاستعماريه .

يجب أن يمثل هذا التحديد الهيكلي في أذهان شعوب أمريكا اللاتينيه وآسيا وافريقيا ومنطقه المحيط أيا كانت الامبراطوريه التي كانت هذه الشعوب جزءا منها في الماضي وأيا كانت لغتهم أو ثقافتهم أو موقعهم الجغرافي أو علاقاتهم فيما بعد المرحلة الاستعماريه .

لقد وضع القرار ١٥١٤ (د — ١٥) المبادئ التي تجمع الطموحات الأساسية للعالم النامي التي تتناقض تماما مع النظريات والممارسات التي قام عليها النظام الاستعماري . ويحدد هذا القرار أن اخضاع الشعوب يمثل انكارا لحقوق الانسان الأساسية . ويعطي كذلك المغزى الحقيقي لتقرير المصير ، ويثبت أيضا أن :

Digitized by UNOG Library

"كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الاقليمية لأى بلد ، تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه" .

قامت اللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار ، بعد النظر لأول مرة في عام ١٩٦٤ في الحالة في جزر مالفيناس ، بدعوة حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة الى الشروع في مفاوضات من أجل ايجاد حل سلمي للمشكلة . وكررت الجمعية العامة نفس الأمر في القرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) ، الصادر في ١٩٦٥ بهدف "ازالة الاستعمار من كل مكان وبجميع صوره" بصوره عاجلة وبدون شروط . وقد اعتمد بالتعاقب في ١٩٦٦ و ١٩٦٧ و ١٩٦٩ و ١٩٧١ نص توافق للآراء يحث الطرفين على مواصلة هذه المفاوضات .

ودعمنا ، في القرارين ٣١٦٠ (د - ٢٨) و ٣١/٤٩ لسنة ١٩٧٦ ، القرار بالمضي قدما في عمليه انهاء الاستعمار في الجزر وطلبنا أن يتم الاسراع في المفاوضات في هذا الصدد . وعلاوه على ذلك يسلم القرار الأخير بالجهود المستمرة التي تبذلها الأرجنتين لتسهيل تلك العملية ولتعزيز رفاهيه سكان الجزيرة .

ومنذ شهور قليله رأينا بعميق الأسف نزاعا مؤلما اختبرت فيه قدره هذه المنظمة بعنف ، على حل المنازعات بين الدول بطريقه سلميه . وقد حدث هذا بعد فتره طويله جدا لم يحرز خلالها أى تقدم ملموس في المفاوضات ، كما لم تظهر فيها الدوله المحتله الرغبه في التوصل الى تسويه عادله .

وناشد المجتمع الدولي آنئذ بالاجماع ، أن يقوم الطرفان بالوقف الفورى لأعمالهما العدوانيه وان يشرعا في البحث عن تسويه دبلوماسيه للنزاع . هذا هو الهدف النهائي لقرارى مجلس الأمن ٥٠٢ (١٩٨٢) و ٥٠٥ (١٩٨٢) .

وطلب مجلس الأمن الى الأمين العام أن يستأنف بعثه المساعي الحميده التي كان قد بدأها من قبل وفقا للاختصاصات التي يسندها اليه الميثاق . وتبنى المجلس ، اعترافا بالجهود الدؤوبة للمسؤول الأعلى في منظمتنا ، نهجا وضعه الأمين العام في كلمته في ٢١ ايار/مايو ١٩٨٢ ، ودعاه الى مواصلة عمله .

ذكرت أهم العوامل التي ترتبط بهذا النزاع في هذه المنظمة لكي أبرز بجلاء مختلف جوانب مشروع القرار الذى نتقدم به اليوم واتساقه مع القرارات التي اعتمدتها سابقا الأجهزة الرئيسية لهذه المنظمة .

Digitized by UNOG Library

غير أنه يوجد عنصر جديد لا يمكن اغفاله يمكن أن يعطي مفهوما متميزا لمبادرتنا بالمقارنه مع ما اتخذ سابقا في هذا المحفل ، وأقصد ، المبادره المشتركه لـ ٢٠ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينيه التي تأثرت شعوبها تأثرا كبيرا للنتائج المؤلمة بشكل كبير التي نجمت عن هذا النزاع ، وللمسلك الجلي جدا لدول ثالثة لم تلتزم الحياد في هذا النزاع .

ولم نضطلع بهذه المبادرة المشتركة بسبب ملاءمه الفرصه وانما لأن التيارات العميقه للهويه التاريخيه والتضامن الشعبي تهزنا جميعا . نحن ملزمون بالدفاع عن هذه القضيه العادله . ورغم أننا نواجه صلف القوه وتحدى الدوله المحتله ، نقترح سلوك سبيل المفاوضات الفوريه . ونحن على ثقه بأن التعقل والحق سينتصران هنا ، وبذا يتجدد ولاؤنا للأمم المتحده .

Digitized by UNOG Library

ان مشروع القرار الذى نقدمه الآن بناء ومتوازن تماما ، وهو لا يقدم أحكاما مسبقه بشأن نتائج المفاوضات ولا يؤكد خصيصا على الحقوق الشرعيه والسوابق والاعلانات التي تعزز شرعية مطالبة الأرجنتين بهذه الجزر . ولا يشير حتى الى الوثائق الصادرة عن حركة عدم الانحياز ، ولا الى نظام ما بين بلدان أمريكا اللاتينيه الذى يشير الى احتلال الاقليم باعتباره "موقفا غير شرعي" ويؤيد حقوق جمهوريه الأرجنتين في استعاده جزر مالفيناس .

ان المشروع يؤكد من جديد ببساطه أن استمرار الأوضاع الاستعماريه يتعارض مع أهداف الأمم المتحده ويذكر بالقرارات الصادره عن الجمعيه العامه ومجلس الأمن التي أشرت اليها من قبل .

ومع مراعاة الاقتراحات التي قدمتها وفود مختلفة ، فان مشروع القرار المنقح يشير في ديباجته الى وقف الأعمال العدائيه في جنوب الأطلسي ، والى النيه التي أبداها الطرفان بعدم استئناف تلك الأعمال العدائية وهو يؤكد من جديد المبادئ الواردة في الميثاق ، بشأن عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدوليه ، والتسويه السلميه للمنازعات الدوليه . وأخيرا يؤكد من جديد الحاجه الى ضروره أن تأخذ الأطراف في الحسبان مصالح سكان الجزر .

ويطلب مشروع القرار الى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحده استئناف المفاوضات للتوصل الى حل سلمي للنزاع المتعلق بالسياده على الجزر ، في أقرب وقت مستطاع . ويطلب الى الأمين العام القيام بمهمه جديده للمساعي الحميده ، بقصد مساعده الطرفين ، واتخاذ التدابير الملائمه لهذا الغرض . ويطلب اليه أيضا أن يقدم تقريرا الى الجمعيه العامه في دورتها المقبله ، ويقترح المشروع ادراج البند في جدول الأعمال المؤقت لتلك الدوره .

ان مشروع القرار الذى نقدمه واضح ومتين الأساس وحسن القصد . ونحن لا نرمي الى أن نفاجئ أحدا . اننا نفتح الطريق للحوار مع الطرف الآخر . وقد يكون من الصعب أن نفهم أن البلدان التي صوتت لصالح القرارات السابقة المتعلقه بهذه المسأله ، سوف تمتنع الآن عن تأييدها . وقد يشكل ذلك تحولا غير مفهوم للموقف . اننا لا نجد أى تبرير لأيه دوله ترفع لواء الميثاق لمراوغتها في تأييد هذه المبادره التي قامت على أساس حسن النية ، والتي تهدف الى تحاشي نزاع مسلح جديد ، وتمكن من حل هذا النزاع الذى طال أمده بالوسائل السلمية .

Digitized by UNOG Library

لقد ثار جدل بشأن ما اذا كان يتعين على مشروع القرار أن يشير الى نزاع دون أن يذكر كلمة " السيادة " . ومثل هذا الافتراض غير منطقي ولا هو مقبول . ومن الواضح تماما أن الخلاف بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة متعلق بالسيادة على جزر مالفيناس . وقد اعترفت بذلك الأمم المتحدة في جميع - وأكرر جميع - المقررات والتوصيات ذات الصلة منذ ١٩٦٤ حتى اليوم .

ان اغفال مفهوم السيادة يعني أن نفرغ الخلاف من مضمونه وأن نقبل دفع المفاوضات الى مسائل ثانوية ، بل وغير مجدية . وسوف يشكل ذلك أمرا غير مقبول في نظر المجتمع الدولي الذى حدد مرارا وتكرارا ، وعلى نحو لا لبس فيه ، طبيعة المسألة المعروضة علينا ومضمونها .

وقد تسلل بالأمس عنصر مثير للبس بين مفهوم السيادة والسلطة . ان السلطة العامة هي من مهام الحكومات التي تمارسها وفقا للقوانين ، بينما السيادة مسألة تمارسها بالأمم . ان الأمر موضع النزاع ليس ممارسة للسلطة . ولكنه على العكس من ذلك يتعلق بالحق القانوني لأى من الدولتين الوطنيتين على الجزر .

وقد اقترح أيضا وجوب الاشارة في مشروع القرار الى مبدأ تقرير المصير للشعوب . ان مثل هذه المبادرة ترمي الى التستر على السيطرة الاستعمارية على أساس من الحجج الأخلاقية المزعومة ، وتثير اللبس في التزام البلدان النامية بهذا المفهوم . وهنا يستحسن الايضاح .

ان القرارات التي أشير اليها تعبر بوضوح عن مصالح سكان الجزر ورفاهيتهم ، وهي أمور قد تكون غير ضرورية بل وحتى سطحية لو أن مبدأ حق تقرير المصير كان قابلا للتطبيق في هذه الحالة لقد أكدت الجمعية مرارا وعلى نحو ثابت موقفها ، وهو عدم تطبيق حق تقرير المصير على هذه الحالة آخذة في الاعتبار الفرق بين مستعمرات حقيقية وبين أقاليم محاطة بأرض أجنبية .

ووفقا لنص القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، فان الحالات الاستعمارية هي تلك التي خضعت فيها شعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله ، وهي ظروف تجعل من حق الشعوب أن تحرر أنفسها عن طريق ممارسة حق تقرير المصير ، وبلوغ الاستقلال . وليست هذه هي الحالة فيما يتعلق بالأقاليم المحاطة بأرض أجنبية ، مثل مالفيناس ، حيث أن عملية تصفية الاستعمار تشتمل على اعادة الاقليم الى الدولة التى لها حقوق لا تقبل الجدل في السيادة عليها .

Digitized by UNOG Library

ان مبدأ تقرير المصير أمر أساسي ، ولا يمكننا أن نسمح بتشويهه لتبرير استمرار وضع استعماري.

ان تطوير هذا المبدأ من الناحية النظرية والممارسة هو نتيجة لكفاح الشعوب . ومن ناحية أخرى ، فلقد أنكر هذا الحق أو قيده أولئك الذين يستشهدون به اليوم ، على مدى بعض القرون ــ بل وحتى اليوم ــ في مناطق مختلفة من العالم . ودعونا نذكر بأن تقرير المصير يعني بالنسبة لنا ، ليس فقط حق كل شعب في التخلص من نير الاستعمار وتحقيق استقلاله السياسي ، بل أيضا الممارسة الكاملة لخصائص السيادة ، مثل أن يكون له نظام سياسي ينسجم مع مصالحه ويجعله حرا في استخدام موارده الطبيعية وعملياته الاقتصادية .

من ذا الذى يمكن أن يزعم أن سكان الأقاليم الاستراتيجية والعسكرية للدول الكبرى ، الذين يعتبرون من مواطنيها ، يمكنهم أن يتمتعوا بحق تقرير المصير في اقليم دولة أخرى .

Digitized by UNOG Library

من يمكن له أن يوافق على أنه ينبغي للافريقيين الجنوبيين من خليج والفيس والجزر المجاورة ممارسة حق تقرير المصير وفصل هذه المنطقة عن اقليم ناميبيا أو أنه يمكن للسكان البريطانيين في جبل طارق أن يشكلوا صورة كاريكاتورية لدولة جديدة على الأراضي الاسبانية .

ونحن لا نعترض على تطبيق مبدأ تقرير المصير على جزر مالفيناس بسبب حجم السكان في الجزر كما قيل هنا ؛ انما يقوم اعتراضنا على عدم وجود حق مشروع في توطين السكان هناك . اننا هنا نتناول رعايا دولة محتلة استوطنوا في أراض أجنبية . ان الادعاء أن بوسعهم الحصول على حقوق في مثل هذا الاقليم عن طريق تقادم الزمن واضفاء طابع الشرعية على مثل هذه الحقوق بقرار اتخذوه هو بمثابة اضفاء الشرعية على الغزو المسلح وسياسات الضم والتوسع التي ، لسوء الحظ ، تحدث دائما .

والادعاء ، من جهة أخرى ، بأن استيطان سكان ما في اقليم ما يقرر في حد ذاته حق تقرير المصير لهؤلاء السكان من شأنه أن يضع سابقة خطيرة ، لا سيما في حقبة من الزمن تتسم بتدفقات الهجرة المتزايدة عبر الحدود ، تلك الهجرة التي بسببها يعيش ملايين من الناس خارج بلدانهم الأصلية وفي بعض الحالات يشكلون مجتمعات محلية كبيرة جدا . ان الحقوق الاجتماعية والثقافية والعمالية لمثل هذه المجتمعات لابد أن تحترم، ولكن بدون انتهاك السيادة والسلامة الاقليمية للدول التي تعيش فيها .

ان محاولة جعل الجمعية تغير العناصر الأساسية لقرارات سابقة تعتبر بمثابة اقتراح بالرجوع خطوة الى الوراء وهو أمر غير مقبول واقتراح بتأييد المجتمع الدولي للحجج التي قدمها أحد الفريقين أثناء الصراع المسلح . ان هذا يعني ، بالمقام الأول ، انتهاك لأحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي أي بعبارة أخرى ان الاستيلاء على الأراضي لا يمنح أي حقوق .

وللسبب نفسه هناك بعض المحاولات للاستفادة من عامل الوقت والاقتراح بتأجيل التصويت على مشروع القرار هذا . ويدعى بأن الدم الذي أريق لم يجف بعد ليتسنى البدء بالمفاوضات . ان هذا البيان عار عن صحة ، لأنه كلما كانت الأعمال العدوانية أكثر حداثة أصبحت الحاجة أشد الحاحا الى التوصل الى حل سلمي لها .

ان الوسائل التي نص عليها الميثاق لصون السلم والأمن الدوليين ينبغي استخدامها حتى في خضم الصراع المسلح . وان احترام ضحايا المأساة الذي نحث عليه هنا ينبغي أن يتجلى في حل المسألة التي تسببت في المأساة وليس في اطالة النزاع والمخاطرة بصراع جديد .

Digitized by UNOG Library

ان مشروع قرارنا واقعي ويرتكز على القانون . انه يقترح وضع اطار للمفاوضات على أسس محايدة ويترك للأمين العام المسؤوليه عن اتخاذ التدابير التي يراها ضرورية من أجل هذه الغاية ، مما يتضمن منطقيا المشاورات مع الأطراف التي ستشترك في عملية التفاوض .

وأخيرا ، اقترح علينا أن نتصرف بوحي من واقع الوقت الراهن وأن ننتهج ما يسمى بالمنهج الواقعي للامتثال للقانون الدولي . وينبغي لنا أن نتذكر هنا أنه اذا ما عصفت رياح المفارقة التاريخية من خلال هذه القاعة فلن يكون سببها سلوك بلداننا . ان المواقف التي أعربت عنها دول أخرى تجاه مسائل هامة تحملنا على الاعتقاد بأن محاولات تجرى هنا لاعادة هيمنه القوة كملاذ نهائي للتعايش الدولي ، وهو وضع سيعيدنا الى عصور كنا نعتقد منذ زمن بعيد انها ولت الى غير رجعة .

واننا اذ نواجه هذا الاتجاه ، نحن ، غالبية الدول ندعو ، بنظره صادقة للمستقبل الى تطوير المجتمع الدولي ومبادئه وحقوقه ومؤسساته التي تعتبر أفضل تراث حضارى . ان النزاع على مالفيناس له جذور عميقه ممتدة في الماضي ، وله أيضا مغزاه بالنسبة للمستقبل .

وهكذا يتعين علينا أن نعمل بأكبر قدر ممكن من المسؤولية السياسية ، واضعين جانبا المظاهر الخارجية للنصر والتحدى . وأود أن أحث هنا أعضاء الجمعية على أن يعتمدوا ، دون ابطاء مشروع القرار الذى اعتزم تقديمه الآن وهو مشروع لا يمكن لأى ضمير عادل وصادق أن يعترض عليه .

في الأيام الأولى من شهر كانون الثاني/يناير القادم ، وعقب اختتام دورة الجمعيه العامة هذه ، سيكون قد انقضى مائة وخمسون عاما على احتلال جزر مالفيناس بالقوة . ودعونا نأمل أن تكون هذه الذكرى بداية لمفاوضات حقة تؤدى الى استعادة السلم وتجدد الانسجام .

السيد روا كورى (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان السيادة الأرجنتينيه على جزر مالفيناس وساندويتش وجورجيا الجنوبية يدعمها التاريخ والواقع الجغرافي والقانون الدولي .

ماكان أن يشكل جزءا من اقليم الأرجنتين تحت السيطرة الاستعمارية الاسبانية ينبغي أن يظل كذلك بعد الاستقلال . ان قيام الاستعمار البريطاني في عام ١٨٣٣ بطرد السلطات الأرجنتينيه والسكان الأرجنتينيين من الجزر عن طريق استخدام القوة لا يلغي المطالبات العادلة لذلك البلد من أمريكا اللاتينية ، الذى لم يتخل على الاطلاق عن حقه في السيادة على هذا الجزء من أراضيه .

Digitized by UNOG Library

ومرارا وتكرارا تمسكت الأمة الأرجنتينية بصبر بقضيتها ودعت الى ايجاد حل عن طريق المفاوضات الثنائية مع المملكة المتحدة .

لقد نص قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) في عام ١٩٦٠ على ما يلي :

" كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الاقليمية لأى بلد ، تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه " .

Digitized by UNOG Library

ومن ناحيه أخرى ، فان القرار ٢٠٦٥ (د — ٢٠) حول قضيه جزر مالفيناس الذى اعتمد عام ١٩٦٥ دون أى صوت سلبي ، دعا المملكه المتحده وجمهوريه الأرجنتين لحسم هذا الخلاف المتعلق بالسياده من خلال المفاوضات المباشره . وبعد عام بدأت هذه المفاوضات .

ويبدو أن الأمر يعود الى عام ١٩٦٨ حيث كان هناك نص معد للاتفاق وكانت حكومه المملكه المتحده سوف تعترف بسياده الأرجنتين خلال فتره لا تزيد على عشر سنوات على أساس أن الأرجنتين سوف تأخذ في الاعتبار مصالح سكان الجزر ، الا أن تغير الحكومه في المملكه المتحده عام ١٩٧٠ قد غير أيضا من مسار المفاوضات . وفي نيسان/ابريل ١٩٧٣ قطعت المملكه المتحده هذه المفاوضات .

وفي نفس العام اعتمدت الجمعيه العامه القرار ٣١٦٠ (د-٢٨) الذى أعرب عن القلق البالغ لمرور ثمانيه أعوام دون احراز أى تقدم حقيقي في المفاوضات . كما حث على متابعه ذلك بغيه وضع حد للموقف الاستعمارى ، وأعرب أيضا عن التقدير للجهود المستمره التي قامت بها حكومه الأرجنتين وفقا للمقررات ذات الصله للجمعيه العامه بهدف تيسير عمليه تصفيه الاستعمار وتعزيز رفاهيه سكان الجزيره . ومنذ عام ١٩٧١ فان الأرجنتين كانت توفر خدمات متعدده وامكانات ماديه وثقافيه مختلفه لتحقيق هذا الغرض . وكما هو معروف تماما فهناك ١٥٠٠ من سكان الجزيره موظفون بشركه جزر فوكلاند أو بالحكومه البريطانيه التي ليس لها وجود دائم في الجزر .

ومن ثم ، فان الحجج التي تسوقها المملكه المتحده الآن دعما لحق مدعى به لرعاياها في تقرير المصير في جزر مالفيناس يبدو أمرا غريبا . ومن المدهش كذلك هذا المنطق الذى يتسم بالنفاق الذى اعتنقه ممثلها وهو الاستناد الى مبدأ انتهكته الامبراطوريه البريطانيه بشكل منهجي في الماضي والحاضر ، وبطبيعه الحال فاننا لا ننسى فتره الاحدى عشره سنه التي رفضت خلالها المملكه أن تعترف بالحق الثابت لشعب زمبابوى في تقرير المصير والاستقلال ، وعلينا ألا ننسى ذلك الأثر الحاسم لحقيقه أنها اعتبرت الأقليه البيضاء العنصريه كشعب يرتبط معها بصله الدم أو كما وصفت ذلك جريده التايمز بلندن بأنها اعتبرت هذه الأقليه كأهلها وذويها وعلينا ألا ننسى أن ممثل جلالتها يتحدث عن معايير مزدوجه . فماذا حدث للسكان الأصليين بجزر ديغو غارسيا في المحيط الهندى بعد طردهم من أراضيهم ربما لكونهم هنودا وسودا ليسوا من أقاربها وذويها اذ سلمت الجزر الى حلفائها بأمريكا الشماليه الذين أقاموا قاعده عسكريه هائله ضد الرغبه الصريحه لسكان المنطقه .

Digitized by UNOG Library

ولا يمكن حتى في مسرحيه هزليه من هذا النوع الذى تقوم بعرضه فرقه الأولد فيك أن يذكر أن الادعاء المزعوم للبريطانيين بدعم تقرير المصير للشعوب أمر صادق ، وكذلك عندما يذكر أن هذا الحق قد استند اليه بالاصاله عن الرعايا البريطانيين في جيب بالجزر تم احتلاله بشكل غير مشروع لمده قرن . ان في هذا تشويها لنص القرار ١٥١٤ (د-١٥) للجمعية العامة. ويكفي أننا قد استمعنا بالأمس في اللجنه الرابعه الى بعض مقدمي الالتماسات من المالفيناس الذين جلبتهم الحكومه البريطانيه — وافترض أن ذلك لاضفاء طابع مثير لمهزله تقرير المصير التي تقدمها — لكي نقتنع اليوم أن الغالبيه المشروعه للسكان بجزر المالفيناس هم الأغنام " والكلبس " . ولكن يبدو لي أنه حتى أليس في بلاد العجائب لن تصدق ذلك .

ولتجنب التفسيرات العشوائيه والادعاءات الزائفه بشأن حق تقرير المصير فان مؤتمر وزراء بلدان عدم الانحياز الذى عقد عام ١٩٧٥ أعلن :

"ان بلدان عدم الانحياز دون المساس بالتصديق على صحه مبدأ تقرير المصير كمبدأ عام للأقاليم الأخرى ، تؤيد بقوه في الحاله الخاصه لجزر المالفيناس المطلب العادل لجمهوريه الأرجنتين ، وتحث المملكه المتحده أن تستمر على نحو فعال في المفاوضات التي أوصت بها الأمم المتحدة بهدف استعاده الاقليم المذكور للسياده الأرجنتينيه . وبذلك يمكن انهاء الاحتلال غير المشروع الذى مازال مستمرا في الجزء الجنوبي من القاره الأمريكيه ".

(A/10217 ، المرفق ، فقره ٨٧)

ان هذا الموقف قد تم التصديق عليه في الاعلان الختامي للمؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذى عقد في كولومبو سرى لانكا في آب/أغسطس ١٩٧٦ ، وفي مؤتمر القمه السادس الذى عقد في هافانا في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ .

ورغم المطالب المستمره من جانب الأمم المتحده وحركه عدم الانحياز ، فان رفض المملكه المتحده لانهاء هذا الوضع الاستعمارى من خلال المفاوضات ، قد أدى الى الاحداث الأخيره حيث أرسلت دوله استعماريه كبرى جل قوتها العسكريه والبحريه والجويه بما في ذلك القواصات النوويه للاحتفاظ بسيطرتها على ذلك الجزء الثابت من أراضي الأرجنتين الذى يبعد عنها ثمانيه آلاف ميل على شكل حرب باليه ليس لها ما يبررها . وشهدت أمريكتنا عندما ظهرت الحقيقه كيف قدمت الولايات المتحده

Digitized by UNOG Library

دعمها الكامل لحلفائها بمنظمه حلف شمال الأطلسي ، أقاربها وذويها بالمعنى العكسي في هـــذه الحاله ، وقوضت دعائم ما يسمى بالنظام بين الدول الأمريكيه الذى أنشأته بنفسها بدءا بمفهوم مونـــرو القائم على التدخل ، وهكذا كشفت عن أهدافها الراميه الى السيطره وليس للدفاع عن الأمم الأمريكيـــه جنوب ريو برافـــو .

واليوم مثل الأمس نجد أن كلمات خوسيه مارتي عندما حذر بلدان أمريكتنا ضد الجار الخبيـــث تعد ذات صلـه بهذه القضيه :

" ينبغي غرس الأشجار لمنع العمالقه السبعه من التقدم وقد حان الوقت لـــــلادراك وتوحيد الجبهه وعلينا أن نوحد صفوفنا مثل الغضه في أعماق الانديز " .

وليس من قبيل المصادفه أن طلب ادراج هذا البند على جدول أعمال الدوره الحاليه للجمعيه العامه قد تم التوقيع عليه من عشرين وزير خارجيه من أمريكا اللاتينيـــه .

ان المطلب الجماعي لاستئناف المفاوضات بين المملكه المتحده وجمهوريه الأرجنتين كما تـــــم اقتراح ذلك في مشروع القرار المعروض أمام الجمعيه لا يعكس موقف الموقعين والمائه دوله الأعضاء فـــي حركه عدم الانحياز فحسب ، بل يعكس أيضا مشاعر المجتمع الدولي كما تم الاعراب عنها في قرارات وافقـت عليها الجمعيه العامه في الماضي .

Digitized by UNOG Library

ويحدونا الأمل مرة أخرى أن تكرر الدول الأعضاء دعوتها للأطراف المعنية لكي تتفاوض ، وترجو من الدولة القائمة بالادارة أن تمتثل لهذا الطلب . وفي الواقع فان هذا هو أقل مايطالب به المجتمع الدولي طرفي النزاع اعمالا لميثاق الأمم المتحدة ، وبالتأكيد لاينبغي علينا أن نسمح بمرور الوقت دون القيام بهذا العمل الحذر الذى دعمته الجمعية العامة .

ولهذا فاننا نعتبر أنه من غير المفهوم بصفة خاصة ذلك الادعاء القائل بأن المفاوضات على أثر الحرب ستكون أمرا سابقا لأوانه . والعكس هو الصحيح . فان ضحايا هذا النزاع الذى لا داعي له من كل من البريطانيين والأرجنتينيين ، يستحقون بذل الجهود الفورية من أجل التوصل للسلم والتفاهم والحل المنبثق عن التفاوض. ينبغي أن يكون هدف المجتمع الدولي ؛ التسوية السلمية لهذا النزاع تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة واستعادة الحقوق السيادية لجمهورية الأرجنتين .

لن تتوانى أمريكا اللاتينية في محاولاتها التي ترمي الى تحرير قارتنا من الوجود الاستعمارى ولن تتوانى عن الوفاء بالتزاماتها التاريخية نحو شعب الأرجنتين . ان كسب معركة لايعني بطبيعة الحال النصر . وفي الحقيقة ان تحقيق السلم والصداقة بين الشعوب له أهمية أعظم كمسألة تتعلق بالعدل .

السيد زوماد و (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تأتي كوستاريكا الى هذه الدورة وهي تدرك خطورة المشكلة التي تشغلنا هنا الآن . لايسعدنا فقط الاعراب عن مشاعر التضامن غير القابلة للتشكيك فيما بين دول امريكا اللاتينية ، ولكن يدفعنا أيضا قلق مشروع لمصالح الدول المتورطة في النزاع ، ولمصالح المجتمع الدولي ككل .

ان تاريخنا واضح بالنسبة للأولوية التي أعطيناها دائما للمشكلات المتعلقة بتصفية الاستعمار ولقد أوضحنا أيضا اهتمامنا فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين ، وأكثر من هذا عندما تهدد الحرب وعدم الأمن أمما وحّدها التاريخ والتقاليد والتطلعات المشتركة .

وفيما يتعلق بهذه الجمعية فان مسألة جزر مالفيناس ليست بالأمر الجديد . فمنذ سبعة عشر عاما اعتمدنا في هذه القاعة ، أول تعبير لارادة المجتمع الدولي لصالح التوصل الى حل سلمي للنزاع . ويتعين علينا اليوم أن نشعر بالأسف للأحداث التي أضعفت من الأواصر التي تربط بين دولتين صديقتين .

Digitized by UNOG Library

يجب علينا أن نذكر اليوم شعور القلق الذى عبر عنه المجتمع الدولي فيما يتعلق بنزاع جزر مالفيناس . ان الخلفية التي تنطبق مباشرة على هذه الحالة هي قلق المجتمع الدولي لاستمرار الاستعمار ، ورغبته في وضع حد له كما عبر عن ذلك في قراره التاريخي ١٥١٤ (د-١٥) لعام ١٩٦٠. ان هذا القلق وهذه الارادة قد وضحا جليا في حالة جزر مالفيناس بالتحديد في القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) لعام ١٩٦٥ الذى اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العشرين . وفي تلك المناسبة فلقد أخذت الجمعية العامة في اعتبارها الفصول المتضمنة في التقارير الصادرة عن اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فيما يتعلق بجزر المالفيناس ، ودعت حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة للشروع في المفاوضات دونما تأخير بحثا عن حل سلمي للمشكلة ، وطلبت الجمعية في نفس الوقت أن يؤخذ في الاعتبار أهداف ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القرار ١٥١٤ (د-١٥) فضلا عن مصالح سكان الجزر .

وبعد سبعة عشر عاما نجد أنفسنا في نفس الموقف . ويأسف وفد بلادى لأنه قد مضى وقت طويل وأهدر دم غزير وجرحت مشاعر شعبي انكلترا والأرجنتين دون أن تؤدى جهود أو رغبات المجتمع الدولي الى النتيجة المرجوة .

وفي ١٩٧٣ اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣١٦٠ (د-٢٨) الذى أعربت فيه عن قلقها لعدم احراز أى تقدم في المفاوضات التي جرت خلال الثماني سنوات التي مرت منذ اعتماد القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) الذى أشرت اليه توا . وفي تلك المناسبة فلقد اعترفت الجمعية العامة بجهود حكومة الأرجنتين وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، من أجل تسهيل أمر تصفية الاستعمار وزيادة رفاهية سكان الجزر . ولقد طلبت الجمعية العامة من كل من حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة أن يشرعا دون تأخير في المفاوضات للتوصل الى حل سلمي للنزاع لوضع نهاية لهذا الموقف الاستعمارى .

ولم يحدث في ذلك الوقت ان كان في هذه القاعة أى اعتراض على روح التصالح والرغبة في انهاء وضع استعمارى معروف .

ويجدر بنا أن نذكر أنه فيما بين الثماني سنوات التي فصلت بين هذين القرارين فلقد اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء أربعة قرارات حول المشكلة التي ننظرها الآن . يتعين على

Digitized by UNOG Library

الجمعية العامة أن تأخذ في الاعتبار التحول الذى حدث في موقف المملكة المتحدة . ففي آب / أغسطس ١٩٦٨ كانت انكلترا على استعداد للاعتراف بسيادة الأرجنتين على الجزر في فترة لا تقل عن أربع سنوات ولا تزيد عن عشر سنوات . ويبدو أن مايمكن أن يوجد من موارد استراتيجية وما قد يكون لتلك الجزر من أهمية بالنسبة للمملكة المتحدة في السيطرة على جنوب الأطلسي ، جعل بريطانيا تستخدم من جديد مواردها للدفاع عما سماه أدميرال جورج غراى :

(ثم تكلّم بالانكليزية)

" اضافة وعرة وغير رحبة ومكلفة لممتلكات التاج " .

(ثم واصل الكلام بالاسبانية)

ان مايجمعنا اليوم هو التزامنا جميعا بالسلم ، وهو نفس الالتزام الذى يفرض علينا ألا نبحث عن الرضاء الفورى لما يبدو لنا أنه طموحات عادلة ، بل يجب أن نختار الطريق الطويل والصعب الذى يؤدى الى تسوية ترضي طرفي النزاع .

تود كوستاريكا أن تقدم دليلا امام الدول الممثلة في هذه القاعة على أن موقف حكومة الأرجنتين مشروع من وجهة نظرنا . وهو انعكاس لموافقة عريضة للقطاعات الوطنية هناك . وليس من عدم الواقعية أن نتوقع أن المطلب الذى ظل معلقا طيلة قرن ونصف سوف يزداد ضعفا ، وليس مشروعا أن نحاول عرقلة عملية تصفية الاستعمار التي يجب أن تتم في المالفيناس . اننا لعلى اقتناع ثابت بأنه من الضرورى أن نزيل هذه العقبة التي تعرض للخطر علاقات المملكة المتحدة مع بلدان امريكا اللاتينية ونحن نعتبر أن هذا أمر حيوى بالنسبة لمصالحنا ، ونحن على ثقة من أن هذا الأمر حيوى أيضا بالنسبة لمصالح المملكة المتحدة .

كم كانت تتمنى كوستاريكا أن تشارك اليوم في قرار يعترف دون ابطاء بوحدة أراضي دولة شقيقة من امريكا اللاتينية . كم كانت تتمنى كوستاريكا اليوم أن تتبنى قرارا يسجل خطوة أخرى على طريق الاقتلاع النهائي للاستعمار . على الرغم من هذا ، وادراكا منا ، لخطورة هذه المرحلة فاننا نطلب التأييد لقرار طموحه المتواضع يكمن في الحوار الذى يعتبر مطلبا لاغنى عنه للسلم .

A/37/PV.52
28-30

Digitized by UNOG Library

ان الجمعية العامة لديها خيار واضح فيما يتعلق بمشكلة جزر مالفيناس. فمن جانب يمكنها أن تعيد تأكيد المبادئ التي تستلهمها الأمم المتحدة ، ووفقا لنفس هدف هذه المنظمة ، فاننا نناشد الأطراف أن تسعى الى حل سلمي دائم لخلافاتها . ومن ناحية أخرى يمكننا أن نترك حل النزاع لقوة الأطراف ، وبهذا نعزز عدم الانصاف والاضرار بمصالح الطرف الأكثر ضعفا ، ونساهم في اضعاف المنظمة .

ان مشروع القرار A/37/L.3/Rev.1 المطروح اليوم على الجمعية ، يعكس موقف امريكا اللاتينية . اننا في امريكا اللاتينية نفخر بتقليد ايلاء الثقة للآليات الدولية القانونية ، ونؤكد في مشروع قرارنا مبدأ السلم الدولي . اننا نعتقد انه من المشجع توقف الأعمال العدائية في جنوب الاطلسي ، ويسرنا استعداد الطرفين لعدم استئنافها . ونؤكد أيضا على الحاجة لأن تؤخذ في الاعتبار مصالح سكان الجزر ، ونطلب الى الأطراف ، بموافقة جانب امريكا اللاتينية ، استئناف المفاوضات من أجل التوصل الى حل سلمي للنزاع . ويحدونا الأمل أن يقدم المجتمع الدولي تأييده لمشروع القرار ، الذي لا يعطي حكما مسبقا على الوضع ، والذي هدفه الوحيد هو العودة الى الطريق الذي رسمناه منذ ١٧ عاما . ان ترك هذا الطريق هو الذي يفرض علينا اليوم أن نأسف للحرب ، والدمار وسفك الدم . وفي أيد المجتمع الدولي أن ينفذ بالكامل دبلوماسية الميثاق ويؤكد بذلك التصميم على حماية الأجيال المقبلة من نير الحرب .

اننا نفهم مدى أهمية هذه المسألة في تلك اللحظة . ونفهم أن جروح النزاع قد تزيد من صعوبة المفاوضات . ولكننا على ثقة ثابتة من أنه فقط عندما تتعلم الشعوب أن تعيش في سلم وأن تحترم حقوق الغير ، سيمكننا أن نقول ان الدم لم يهدر هباء .

السيد شامورو مورا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مرة أخرى ، فان منظمتنا أمامها اليوم مشكلة جزر مالفيناس ، التي لا زالت هذه الجمعية تتخذ قرارات بشأنها منذ عام ١٩٦٥ ، والتي أوضحت بشكل غير قابل للبس ، الطبيعة الاستعمارية لهذا النزاع الناجم عن وجود خلاف حول السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة .

ومنذ ١٧ عاما فان هذه الجمعية العامة تحث الطرفين على أن يشرعا دون تباطؤ في مفاوضات بغية بلوغ حلول سلمية تضع نهاية ، بمقتضى القرار ١٥١٤ (د-١٥) ، للوضع الاستعماري الذي استمر منذ عام ١٨٣٣ في ذلك الجزء من أمريكا اللاتينية .

Digitized by UNOG Library

ان أمريكا اللاتينية التي ننتمي اليها مازالت تدمي من جروح ناتجة عن بقايا الاستعمار في قارتنا . ومرة أخرى يتعين علينا أن نواجه دعاوى القوى الاستعمارية التي ظن البعض أنها قد اختفت أو أنها لم تكن الا كابوسا من الماضي . ان روح الوحدة الاسبانية التي كانت اساسا لأفكار ومبادئ بوليفار ، ومارتي ، وبيتانسس ، وسان مارتين ، وساندينو ، مازالت تجرى من جديد في قارتنا من المكسيك حتى مالفيناس. ان كل امريكا اللاتينية تطالب بالعدل والاعتراف بحقوقها ، التي تعتبر في هذه الحالة ، الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب الأرجنتين الشقيق .

اننا نعتقد انه لا حاجة للافاضة في الحقائق التاريخية التي وفقا للقانون الدولي والنظرية الامريكية "لمبدأ حق الملكية" ، تؤيد تماما مطلب الارجنتين الشقيقة . ولكننا اليوم ونحن في القرن العشرين ، نجد أن هناك من يتجاهلون ، عندما يناسبهم ، قواعد القانون الدولي والتعايش السلمي فيما بين الشعوب ، باصرارهم على انكار الحقائق والتمسك بعهد مضى لم يعد هناك مبرر لبقائه . هؤلاء الذين يسلكون هذا المسلك لا يمكنهم أن يتوقعوا سوى سخط الشعوب ، لانهم يودون الابقاء على أوضاع استعمارية فضلا عن أنها تتناقض مع روح ميثاق الأمم المتحدة ، تساهم في زيادة التوترات وتهدد بالخطر السلم والأمن الدوليين .

ولا يمكننا سوى أن نشير الى أن المملكة المتحدة قد اعترفت بولاية مملكة اسبانيا ولم تشكك في حقوق اسبانيا على الجزر . بل أكثر من هذا ، في عام ١٧٧٤ ، قررت بريطانيا بنفسها أن تترك وتعيد لأسبانيا ماسمي في عام ١٧٦٦ بورت ايجمونت . ووقعت أيضا اتفاقات دولية مثل تلك المبرمة في معاهدة فرساى في عام ١٧٨٣ ، التي كانت تحرم على البريطانيين ان يبحروا في جنوب الأطلسي. واتفاقية سان لورنسو في عام ١٧٩٠ التي حظرت عليهم النزول في الشواطئ والجزر التي تحتلها اسبانيا في امريكا الجنوبية . وبالمثل وفي نفس تلك الفترة الواقعة بين استعادة بورت ايجمونت واستقلال محافظة لابلاتا ، وبالتحديد في الفترة من ١٧٧٦ و١٨١٠ ، كان هناك أكثر من ٣٠ حاكما اسبانيا . وبعد أن حققت الأرجنتين الاستقلال ورثت السيادة على هذه الأراضي وضمتها لسيادتها عملا بحق خلافة الدول . ولا بد أن نشير أنه في عام ١٨٢٥ ، فان المملكة المتحدة عندما وقعت اتفاقية السلم والتجارة ، اعترفت باستقلال اقاليم لابلاتا دون أى مطالبة أو تحفظ .

Digitized by UNOG Library

ولكن بعد الاعتراف بهذه الحقوق فان المملكة المتحدة في عام ١٨٣٣ قد غزت جزر مالفيناس وعملت على نزوح السكان بالقوة ، وأسرت السلطات الشرعية الأرجنتينية ، وطردت السكان الأصليين من هذه الأقاليم .

ان التاريخ يقول أيضا ، انه بعد غزو بريطانيا العظمى واحتلالها المسلح لأراضي مالفيناس من قبل المملكة المتحدة في عام ١٨٣٣ ، فان جمهورية الأرجنتين قد احتجت على هذا الاغتصاب ورفضت عبر السنين الغزو والاحتلال غير المشروع للجزر . ومنذ ذلك التاريخ وهي تحاول أن تستعيد على أساس القانون الدولي السيادة الكاملة على هذا الاقليم ، حيث أنها مثل غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، لا تقبل اكتساب الأراضي من خلال القوة . وفي هذا الصدد ، فان منظمتنا قد أعربت بوضوح عن ادانتها لمثل هذه السياسة في أي منطقة من العالم .

ولا بد من أن نعترف باستعداد الأرجنتين للتوصل ، من خلال المفاوضات ، الى حل للنزاع مع المملكة المتحدة . هكذا نرى انه في عام ١٩٦٥ اعتمدت الجمعية العامة بدون أي معارضة القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) ، الذي يعترف بوجود نزاع متعلق بالسيادة ، ويدعو الطرفين للدخول في مفاوضات سلمية ، آخذا في الاعتبار أحكام وأهداف الميثاق والقرار ١٥١٤ (د-١٥) ، وأيضا مصالح السكان في الجزر باعتبار ان ذلك هو الاسلوب الوحيد لوضع نهاية لهذا الوضع الاستعماري .

Digitized by UNOG Library

وبعد ثماني سنوات من المفاوضات المخيبة للآمال - ليس نتيجة لتشدد الأرجنتين - اعتمدت الجمعية العامة في ١٩٧٣ ، مرة أخرى ومن غير أي صوت معارض القرار ٣١٦٠ (د-٢٨) الذي أعادت فيه تأكيد وجود نزاع على السيادة ، ونادت بضرورة الاسراع بالمفاوضات من أجل الوصول الى حل سلمي للنزاع على السيادة على جزر مالفيناس بين البلدين .

ومرة أخرى في ١٩٧٦ ، بحثت هذه الجمعية مسألة جزر مالفيناس واعتمدت القرار ٣١/٤٩ بمعارضة المملكة المتحدة في هذه المرة ، وهو قرار اعترفت فيه بالجهود المستمرة التي تبذلها الأرجنتين لتسهيل عملية انهاء الاستعمار وتعزيز رفاهية سكان هذه الجزر ، وطالبت فيه مرة أخرى بالاسراع بالمفاوضات المتعلقة بالنزاع على السيادة .

ان حركة عدم الانحياز ، الوفية لمبادئها والتي أكدت تأييدها لجميع الشعوب التي تعاني من نير الاستعمار ، لم تتردد من جانبها في التعبير عن تضامنها مع جمهورية الأرجنتين الشقيقة . وفي عام ١٩٧٥ ، في الاجتماع الوزاري في ليما ببيرو كانت حركتنا واضحة ودقيقة عندما أكدت ، في حالة جزر مالفيناس على وجه التحديد ، تأييدها الثابت للمطلب العادل للأرجنتين ، وناشدت المملكة المتحدة مواصلة المفاوضات بغية اعادة هذا الاقليم الى سيادة الارجنتين . ومنذ ذلك الوقت فان حركتنا تؤكد هذا الموقف في مختلف البيانات والاجتماعات وفي اجتماعات القمة لرؤساء الدول . وفي الاجتماع الوزاري الأخير الذي عقد في نيويورك في تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام قامت حركة عدم الانحياز فضلا عن تأكيد تأييدها للارجنتين ، بمطالبة الأطراف المعنية باستئناف المفاوضات في ضوء مبادئ الحركة ، وقرارات الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ، و٢٠٦٥ (د-٢٠) ، و ٢٦٢١ (د-٢٥) ، و٣١٦٠ (د-٢٨) ، و٣١/٤٩ .

ان الأحداث المؤسفة التي وقعت منذ شهور قليلة في جنوب الأطلسي والتي أسفرت عن نتائج معروفة لنا ، لا تعزز قضية السلم . اننا نعتقد انها نتاج الاصرار على ابقاء الوضع الاستعماري في امريكا اللاتينية ، والسياسات المتشددة التي ترفض دائما المفاوضات الحقيقية ولا تساهم في التسوية السلمية للمنازعات . اننا ندافع عن مبدأ عدم استخدام القوة في تسوية هذه المنازعات ، ونفهم الاحباط الذي نجم عن مرور ١٥٠ عاما ننتظر فيها عملا يعكس حسن نية المملكة المتحدة ، و١٧ عاما من المفاوضات العقيمة في الأمم المتحدة . وحيال هذه الحالة ، فان جمهورية الارجنتين

Digitized by UNOG Library

الشقيقة التي لم يكن أمامها بديل لحماية أرضها الوطنية ، اضطرت الى استخدام نفس الوسائل التي أساءت الى الأمة الأرجنتينية في ١٨٣٣ من أجل استعادة أراضيها المغتصبة .

ان نيكاراغوا ، البلد المحب للسلام الذى أعرب دائما عن استعداده للحوار والحل السلمي للمنازعات ، يعلن رغبته في الاسهام في حل نهائي للنزاع وفقا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز . ولهذا فاننا مع عشرين بلدا من أمريكا اللاتينية قد شاركنا في تقديم مشروع القرار A/37/L.3/Rev.1 . ان الطلب الوحيد في مشروع القرار هو أن تقوم حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة ، دون أى مساس بجوهر الموضوع ، باستئناف المفاوضات بغية التوصل ، في أقرب وقت ممكن ، الى حل سلمي للنزاع على السيادة على جزر مالفيناس . اننا على ثقة من أنه عن طريق المساعي الحميدة للأمين العام ، يمكن للأطراف المعنية أن تتوصل الى سلام عادل ودائم وان تضع نهاية للوضع الاستعمارى القائم في جنوب المحيط الأطلسي في امريكا اللاتينية اننا على ثقة من أن هذا هو أفضل حل لكلا الشعبين لأن استمرار هذا النزاع سيؤدى فقط الى مزيد من المعاناة للشعبين البريطاني والأرجنتيني وبالتالي للمجتمع الدولي .

ان بلدى الذى تربطه علاقات ودية بالمملكة المتحدة يسمح لنفسه أن يناشدها التمعن في سياستها فيما يتعلق بمالفيناس والجزر المجاورة ، وأن تستمع الى صوت شعوب امريكا اللاتينية الذى يطالب باعادة السيادة على هذا الاقليم الى جمهورية الأرجنتين الشقيقة .

وفي هذا الصدد ، فاننا نؤكد أن البدء الفورى للمفاوضات سيكون أفضل وأحكم سياسة يمكن اتباعها . ان أية محاولة أو مناورة لتعطيل أو منع عملية المفاوضات ، أو الحياد بها الى طرق جانبية ستكون ضد رغبات وأماني الأمم المحبة للسلام وستتعارض كذلك مع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، ومع قرارات ومقررات الجمعية العامة .

ان نيكاراغوا تثق أن كلا الطرفين سيعملان بالنصح والحكمة المطلوبين في هذه الحالة وطبقا لمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات بين الدول . وسوف يجدان في المفاوضات الطريق المناسب لحل النزاع ، ويجب أن يكون مفهوما أن وجود بقايا الاستعمار سيؤدى فقط الى زيادة التوترات ولن يخدم قضية السلام والعلاقات الطيبة بين الدول .

Digitized by UNOG Library

ان نيكاراغوا التي أيدت حكومة وشعب الأرجنتين منذ البداية ستبقى دائما الى جانب أشقائها في الأرجنتين . ونود أن نعرب عن شعورنا بالتعاطف وعن تأييدنا غير المشروط لشعب وحكومة نيكاراغوا في أى وقت يطلبان فيه هذا التأييد للقضية العادلة التي لا تزال تواجه الأرجنتين وأمريكا اللاتينية كلها .

السيد البورونوز (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان اكوادور ضمن عشرين بلدا من امريكا اللاتينية اقترحت ادراج البند الخاص بمسألة جزر مالفيناس في جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين ، وذلك في الوثيقة A/37/193 المؤرخة في ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٢ والتي وقع عليها ٢٠ من وزراء الخارجية في منطقتنا ، باعتبارها عملا تاريخيا يرمز الى مرحلة من الوحدة النامية هذه البلدان الـ٢٠ التي كانت جميعها من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ، وبالتالي من المدافعين عن مقاصد ومبادئ هذه المنظمة وميثاقها الذى عملوا على صياغته والذى نلتزم أبدا بالدفاع عن مصداقيته وهيبته .

ان اكوادور أيضا أحد المشاركين في تقديم مشروع القرار الذى عمم بشأن هذا الموضوع والذى قدم هذا الصباح في الوثيقة A/37/L.3/Rev.1 كتعبير أدنى عن الاجراء اللازم لدفع عجلة المفاوضات بين دولتين عضوين ، طبقا لأحكام الميثاق التي استخدمناها في صياغة مشروع القرار .

ان موقف اكوادور حيال هذا الموضوع الذى يتعلق بالكرامة وبالجذور الشرعية والتاريخية الواضحة لمنطقتنا ، ليس موقفا جديدا . انه لم يأت فقط نتيجة الأحداث المؤسفة في جنوب المحيط الأطلسي خلال هذا العام ، ولكن اكوادور قبل وأثناء وبعد هذه الأحداث تقف موقف التأييد ، في جميع المحافل الدولية التي تشارك فيها لضرورة تصفية الاستعمار في العالم ، وبصفة خاصة في امريكا .

Digitized by UNOG Library

وهكذا تمسكنا في الأمم المتحدة وفي منظمة الدول الامريكية بشرعية مبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ، فضلا عن مبدأ الحل السلمي للمنازعات بين الدول .

وللسبب نفسه ، أكدنا مجددا مبدأ حق الملكية لسنة ١٨١٠ ، الذى نجمت عنه اعادة تأكيد السلامة الاقليمية للبلدان الامريكية عندما أحرزت استقلالها ، محتفظة بنفس الحدود الاقليمية التي كانت قائمة وقت نيلها الاستقلال من الدولة المتروبولية . لهذا السبب قال الرئيس أوسفالدو هورتادو ، رئيس اكوادور :

" اكوادور وكل دول القارة لا تعترف باكتساب الأراضي عن طريق استعمال القوة ، سواء في شكل محاولات انتهاك الحق الأصلي في تلك الأرض أو في استعمال القوة . وليس بمستطاع هذا الاحتلال أن يغير القانون مهما طالت مدة الاحتلال ، لأنه لا يعدو كونه عملا من أعمال الاغتصاب " .

ان ميثاق السلوك المصادق عليه في ريو دي جانيرو (A/C.3/35/4) يرفض الأعمال العدوانية والضغوط الاقتصادية الطابع مثل تلك التي يمارسها لسوء الحظ في هذا الحدث ليس فقط البلد المتحارب وانما آخرون يرتبطون بمنطقتنا بروابط قانونية وتاريخية وروابط الصداقة .

ان التأكيد من جديد على مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية يمثل جوهر الميثاق ، خاصة فيما يتعلق بالعديد من الحالات التي تواجهها قارتنا . لذلك من المنطقي ، اذا بذلت محاولة لتقوية الوسائل المتوفرة لدينا لتحقيق الحل السلمي ، ان يتم السعي الى اجراء المفاوضات بين الطرفين بدعم من الأمين العام في قيامه باستئناف مهمة المساعي الحميدة .

وفي هذا المجال فان الأمر الذى يتسم ببالغ الأهمية في مراعاة المصالح في التكافؤ هو وجوب أن تأخذ الأطراف المعنية في الحسبان مصالح سكان الجزر الذين جلبتهم اليها الدولة المحتلة . وهنا تتفهم اكوادور ، التي دعمت وأيدت اعتماد الجمعية العامة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (القرار ١٥١٤ (د-١٥) في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠) ، ان في هذه القضية ، ومع الاحاطة بالعلم بظروف وأوضاع هذه العملية ، لابد من أن يؤخذ في الاعتبار فوق كل شيء ما هو وارد في الفقرة ٦ من القرار ١٥١٤ (د-١٥) ، وبالتحديد ، أن :

Digitized by UNOG Library

"كل محاولة ستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الاقليمية لأى بلد ، تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ".

وبناء على هذا الرأى ومن أجل الدفاع عن مبدأ وحدة الأراضي ، دعمت اكوادور حق ناميبيا في امتلاك خليج والفيس كجزء من اقليمها عندما تحقق الاستقلال الذى نريده لها جميعا .

بالاضافة الى ذلك فان الدعوة الموجهة الى الطرفين لحل الخلاف حول مالفيناس عن طريق المفاوضات المباشرة سبق أن وجهتها اليهما الجمعية العامة في ١٩٦٥ في القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) عندما أشارت الى مبدأ "السلامة الاقليمية" والحاجة الى الأخذ في الاعتبار مصالح سكان الجزر . وقد تمت الموافقة على هذا القرار بأغلبية ٩٤ صوتا مقابل لاشيء وامتناع ١٤ عن التصويت حين كان في الأمم المتحدة ١١٥ عضوا . وعلى هذا الأساس تم التوصل في عام ١٩٦٨ الى اتفاقات تعترف بسيادة الأرجنتين في غضون ٤ الى ١٠ سنوات حال اعطاء الضمانات لمصالح سكان الجزر .

لابد من الاشارة هنا الى أن الأعمال العدوانية قد توقفت نتيجة الأمر الواقع في المنطقة كما أوضح ذلك بجلاء السيد أغويرى لانارى ، وزير خارجية الأرجنتين ، في المناقشة العامة في هذه الجمعية . وكل مانحتاجه الآن هو وضع نهاية لاستمرار هذا الوضع الذى ينعكس في تواجد السفن الحربية ، والحاميات الكبيرة نسبيا ، والاحتلال التعسفي للأقاليم البحرية في جرفنا القارى ، التي تعتبر غير مقبولة لأولئك الذين يؤمنون بالتعايش السلمي والأهمية القصوى لنظام المفاوضات المباشرة بين الأطراف صوب تحقيق تسوية سلمية لأى نزاع بشأن الأراضي .

ومن جهة أخرى ، لايمكن الاستناد الى حق تقرير المصير لمناطق تعاني من نزاع على الأراضي . هذا الشكل الجديد من الاستعمار الجديد يهدد بالتمزق التدريجي لأية دولة على أساس ادخال المستوطنين المزعومين وقوات الاحتلال وعوائل القائمين بالادارة وما يبدو في الظاهر أنها بعثات التقنيين والمستكشفين ولكنها في الواقع تهدف الى تحقيق التواجد الدائم في مناطق ماوراء البحار، مسيئة بذلك مفهوم حق تقرير المصير .

Digitized by UNOG Library

ان بلدان امريكا اللاتينية التي تؤيد مشروع القرار الذى قدم مؤخرا ، تشاورت بشأن كل واحد من المفاهيم الواردة في المشروع ، كما تشاورت مع مختلف المجموعات الجغرافية والسياسية المشاركة في الجمعية العامة ، وأدخلنا ، استجابة لوجهات نظرها ، التغييرات التي اقترحت في تلك المشاورات من أجل أن يصبح من السهل الحصول على تأييد أكبر عدد ممكن من البلدان الصديقة ، التي نتفق معها في احترام نفس المثل العليا ، لأننا جميعا نحاول ببساطة أن نحقق توصية تستهدف الشروع في المفاوضات في اطار الأمم المتحدة . وسيمكن هذا في الشروع في المفاوضات في وقت يراه الأمين العام ملائما عن طريق المشاورات التي أجراها وعندما يحدث هذا سيتحقق تأكيد مجدد لقيم وفائدة منظمتنا العالمية ، وسينشأ جو من التفاهم والتعاون الأكبر بين الدول الأطراف .

السيد جاكوبس (انتيغوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يلزم ميثاق هذه المنظمة الدول الأعضاء "بأن تتذرع بالوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية" وأن "يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها" . وبلادى الصغيرة تلتزم بهذه الالتزامات لأنه ليس في حوزتنا قوة اقتصادية أو عسكرية ، لذلك نحن أكثر عرضة لمخاطر مغامرات الدول الأكبر والأقوى . ودفاعنا الوحيد ضد مثل هذه المغامرات هو الالتزام العالمي بالواجبات التي يفرضها الميثاق ، وبالأمم المتحدة نفسها .

منذ اندلاع الأعمال العدوانية في جنوب الأطلسي دعمنا بقوة الجهود الرامية الى تجنب النزاع ، وقمنا بحث كلا الطرفين على السعي الى حل سلمي ، اذ لم يكن بوسعنا تصور أية فائدة يمكن أن يجنيها من المجابهة أى من الطرفين .

Digitized by UNOG Library

طغى علينا الحزن العميق عندما لجأ طرف الى استخدام القوة وذلك فانه لم يتجاهل فقط القرارات الملزمة لمجلس الأمن بل انه عجل بحدوث النزاع أيضا .

وتضاعف حزننا نظرا لارتباطنا الوثيق بكل من طرفي الخلاف في جنوب الأطلسي . فأحدهما بلد شقيق في مجموعتنا لأمريكا اللاتينية في الأمم المتحدة ونشاركه كثيرا من المشاكل وأوجه الاهتمام والقلق ؛ أما البلد الآخر فدولة شقيقة في اطار علاقة الكومنولث تربطنا بها وشائج التاريخ والتقاليد .

وكما كنا مقتنعين في بداية هذا العام بأن الأعمال العدائية بين البلدين لن تسفر عن منفعة لأى من الطرفين ، فاننا مقتنعون بأن القرار المعروض علينا غير مثمر على نحو مماثل ؛ فهو ينطوى على امكانية اعادة الجراح التي لم تندمل بعد حيث نجد أنه سوف يشجع التشدد عندما يتطلب الامر حساسية ويصعد المشاعر عندما يتطلب الأمر فترة من التأمل الهادئ .

كنا نفضل على نحو مثالي مناقشة الأمر بدلا من التصويت عليه في قرار ، طالما أن مثل هذا القرار من شأنه زيادة حدة التوتر وتأخير فرصة اجراء مناقشات ذات مغزى في جو يسوده العقل .

استمعنا بالأمس الى أن حكومة المملكة المتحدة قد بذلت جهودا من أجل أن يقتصر الأمر على المناقشة بدلا من التصويت على قرار . ونحن نرى أن البلدين سوف يخدمان قضية السلم اذا ما وافقت الأرجنتين والمملكة المتحدة على تجنب أى تصويت على أى قرار في هذه المرحلة .

ان القرار يطلب الى الأمين العام أن يضطلع بمهمة جديدة للمساعي الحميدة " قصد مساعدة الطرفين على استئناف المفاوضات ". ونحن نتفق تماما مع المفهوم القائل بأن الطرفين ينبغي عليهما أن يسعيا الى تسوية سلمية لخلافهما . ويتمشى ذلك مع الموقف الذى عبرنا عنه قبل نشوب الأعمال العدائية ، وهو الموقف الذى لم يتغير .

ولكن يتعين علينا أن نكون عمليين . لن تكون المناقشات ذات معنى اذا ما أجريت في جو من التوتر . وندرك جميعا أن السيد الأمين العام قد حذر في بداية هذه السنة من أنه لا يمكن أن نتوقع منه أن يحقق نتائج في مثل هذا الجو . ورغم جهوده ، لم تكلل المفاوضات بالنجاح في ذلك الوقت . ومن غير المنصف ومن غير الواقعي أن نتوقع من الأمين العام أن يستأنف مهمة جديدة للمساعي الحميدة في جو من التوتر يمكن أن يؤدى اليه هذا القرار . وفي هذا السياق ، فاننا لا نستشف أى هدف عملي يمكن تحقيقه اذا ما رجونا الأمين العام أن يقوم بهذه المهمة المستحيلة .

Digitized by UNOG Library

وفي رأينا ان قضية السلم في جنوب الأطلسي ورفاهية شعب فوكلاند مالفيناس سوف تتعززان على نحو أفضل عن طريق الجهود الهادئة للأمين العام لتضييق مجالات الاختلاف خلال فترة من الهدوء وضبط النفس . وينبغي لمثل هذه الجهود أن تتجنب الأضواء العلنية بل وحتى المناقشة في الجمعية العامة ولجانها .

وعلاوة على ذلك ، هناك مسألة ملحة تسبب قلقا كبيرا لأنتيغوا وبربودا .

اننا أحدث دولة عضو في الأمم المتحدة ، ومنذ ثلاثة أيام فقط في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر احتفلنا بمرور عام كامل كدولة مستقلة ذات سيادة . اننا مدينون في ذلك الى التزام هذه الجمعية بحق تقرير المصير . وفي هذا الصدد ، لسنا حالة فريدة لأن الغالبية العظمى من الأمم المجتمعة في هذه القاعة يجمعها معا احترام مبدأ تقرير المصير .

ونظرا الى أن جهود انتيغوا وبربودا من أجل الاستقلال لا تزال عالقة بذهنها فانها ترى أن حق تقرير المصير ينطوى على أهمية كبرى في أية محاولة للتوصل الى حل عادل دائم لمسألة فوكلاند مالفيناس .

وعلينا أن ندرك أن القرار المعروض علينا لا يعترف برغبات شعب فوكلاند على أساس أنها تمثل اعتبارات فائقة الأهمية ذات أولوية كبرى . وفي رأينا أن أى قرار لا يعطي الفرصة دون أية قيود لشعب جزر فوكلاند لتحديد مستقبله وفقا لمبادئ تقرير المصير لا يلبي الحاجة الى حل شامل ودائم .

ولكل هذه الأسباب ، لا تستطيع أنتيغوا وبربودا أن تؤيد القرار . ولكن ينبغي ألا يفهم ذلك على أنه ضد الأرجنتين أو مناصر لموقف البريطانيين انه موقف مبدئي يناصر الحق ، والتزام بالواجبات الواردة في الميثاق ومناشدة من أجل توفير الوقت بغية سيادة التعقل .

ونحن لا نعتقد أن ذلك الموقف يجاوز القدرة الخلاقة للأرجنتين وبريطانيا على تسوية الخلافات في اطار ميثاق هذه المنظمة . ونعتقد بأنه لابد من تهيئة الفرصة لهما لتسوية هذه الخلافات من أجل مصلحتهما المشتركة ومصلحة السلم والأمن الدوليين أيضا . ولا نعتقد أن هذا القرار في هذه المرحلة سوف يساعد على ايجاد هذه الفرصة .

Digitized by UNOG Library

السيد سيواجسنغ (سورينام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان مقرر الجمعية العامة باد راج مسألة جزر مالفيناس تحت البند ١٣٥ من جدول الأعمال ودراسة هذا الموضوع مباشرة في الجمعية العامة أمر يعكس الأهمية التي استحقتها هذه المسألة على الدوام . وترحب سورينام باد راج هذه المسألة في جدول أعمال الدولة الحالية للجمعية العامة لأن حكومتي على يقين من أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تنهض بدور هام في مساعدة الأطراف المعنية على التوصل الى تسوية سلمية عادلة .

لقد استرعت التطورات الأخيرة المتعلقة بجزر مالفيناس انتباه المجتمع الدولي بشدة الى استمرار وجود أوضاع استعمارية في امريكا اللاتينية وفي بقاع أخرى في العالم .

وتبين هذه التطورات بوضوح أن عملية تصفية الاستعمار لم تنته بعد ، وأن آخر آثار الاستعمار - اذا ما أبقت عليها القوى الاستعمارية - قد تعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر .

ان مسألة جزر مالفيناس ذات ثلاثة جوانب هامة ، أولا ، انهاء الحكم الاستعماري لجزر مالفيناس الذي بدأ بالاستيلاء العسكري عليها في ١٨٣٣ . ثانيا ، استعادة الأرجنتين لحقها السيادي على جزر مالفيناس بما في ذلك جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية . ثالثا - مصالح شعب جزر مالفيناس .

ليس هناك شك ، كما تؤكد الحقائق ، في أن الأرجنتين قد حاولت منذ البداية استعادة حقها السيادي على هذه الجزر ولكن دون تحقيق أية نتيجة حتى الآن .

ان عملية تصفية الاستعمار التي بلغت ذروتها في بداية الستينات أتاحت فرصا جديدة للأرجنتين وللمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية للتوصل الى تسوية سلمية للنزاع بشأن السيادة على هذه الجزر .

Digitized by UNOG Library

دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ٢٠٦٥ (د — ٢٠) المؤرخ في ١٦ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٥ الارجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الشروع دون ابطاء في المفاوضات بغية التوصل الى حل سلمي للمشكلة ، مع الأخذ بالاعتبار احكام وغايات ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) ومصالح سكان جزر مالفيناس .

ان المفاوضات المباشرة التي بدأت في سنة ١٩٦٦ اتاحت مجالا للتفاؤل في المراحل الاولى ، الا أن هذا التفاؤل سرعان ما تبدد بسبب موقف بريطانيا المتشدد اذ انها قد اوقفت في النهاية المفاوضات التي دعا اليها قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د — ٢٠) .

لقد دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٣١٦٠ (د — ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٣ الى استئناف المفاوضات . ولم تسفر هذه المفاوضات عن تقريب الأطراف من التسوية السلمية لنزاعهما حول السيادة على جزر مالفيناس . وعلى عكس ما أريد لها ، فان هذه المفاوضات قد أبعدت الأطراف عن الطريق المؤدى الى ايجاد حل عادل .

ويجب الملاحظة في هذا الصدد ان المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية كانت الدولة الوحيدة التي صوتت ضد قرار الجمعية العامة ٣١/٤٩ المؤرخ في ١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٦ ، الذى أعربت فيه الجمعية عن شكرها للجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة الارجنتين لتيسير عملية انهاء الاستعمار وللنهوض برفاه سكان الجزر . وطلبت الجمعية العامة من حكومتي الارجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الاسراع في المفاوضات حول السيادة وطالبت الطرفين بالامتناع عن اتخاذ قرارات تتضمن ادخال تعديلات من جانب واحد على الحالة .

ان أحد العقبات الاساسية التي تجعل من الصعب على الاطراف التوصل الى تسوية سلمية، هي في رأينا دعوى البريطانيين بحق سكان الجزر في ممارسة حق تقرير المصير . ومن الواضح ان هذه الدعوى تهدف الى ادامة المفاوضات وتعطيل اية تسوية أخرى عدا الاستمرار في السيطرة الاستعمارية .

لقد كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة على صواب في عدم اعترافها بحق تقرير المصير لسكان الجزر كما جاء في قراراتها ٢٠٦٥ (د — ٢٠) و ٣١٦٠ (د — ٢٨) و ٣١/٤٩ . ان صياغة الفقرة الاولى من منطوق القرار ٢٠٦٥ (د — ٢٠) لا تترك مجالا للشك فيما كانت تعنية الجمعية

Digitized by UNOG Library

العامة عندما اشارت الى القرار ١٥١٤ (د - ١٥) والى مصالح سكان الجزر . وتعطي الفقرة ٦ من منطوق القرار ١٥١٤ (د - ١٥) شرحا اضافيا .

وعلاوة على ذلك ، ان المفاوضات التي دعت اليها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة تشير الى تسوية النزاع على السيادة ، أي اعادة سيادة الارجنتين على جزر مالفيناس . كما أن مقدمي القرار ١٥١٤ (د - ١٥) لم يعنوا أو يقصدوا أيضا على الاطلاق ان يمارس شعب الدولة المستعمرة حق تقرير المصير . ومما لا شك فيه انه بسبب سياسة الهجرة المقيدة والانتقائية فان ١٠٠ في المائة تقريبا من سكان جزر مالفيناس هم من أصل بريطاني مباشر .

وأود في هذا الصدد ، أن أشدد على أن بلدان عدم الانحياز قد اتخذت موقفا مشتركا في جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية منذ عام ١٩٧٥ ، يتمثل في الاعتراف بدعوى الارجنتين في السيادة على جزر مالفيناس وأيدت استعادة الارجنتين لهذا الحق .

ان النزاع حول السيادة على جزر مالفيناس الذي مضى عليه حتى الآن ١٥٠ عاما ، والذي أسفر عن احباط وخيبة أمل عميقين ، ليس في الارجنتين فحسب انما أيضا في الأمم المتحدة ، قد بلغ ذروته في عام ١٩٨٢ باندلاع الأعمال العدوانية والحرب الشاملة التي تلت ذلك في جنوب الاطلسي . ان الاجراءات التصعيدية التي اتخذتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية منذ بداية الأعمال العدوانية قد اثارت الحنق العميق والامتعاض في امريكا اللاتينية . انه ليصعب علينا ان نتصور في عام ١٩٨٢ القيام بحملة عسكرية ذات طابع استعماري لاعادة فرض السيطرة الاستعمارية . وعلاوة على ذلك ، فان اسراع بعض البلدان المصنعة في اوروبا الغربية وفي نصف القارة الذي نعيش فيه بتأييد بريطانيا في أعمالها العسكرية ضد الارجنتين أمر يتطلب اهتماما محددا . لقد قدمت هذه الدول ، بدرجات متفاوتة ، الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي الذي ساعد بريطانيا وحفزها على السعي الى حل عسكري . ان العمل المتضافر الذي اتخذ تأييدا للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ما كان ليفضي الى التسوية السلمية بل على العكس من ذلك أدى الى فرض حل من طرف واحد .

وثمة سؤال يبرز هنا ، لماذا لم تلق نفس هذه البلدان بثقلها الكامل ولم تسخر نفوذها لحض الطرفين على العودة الى مائدة المفاوضات والسعي الى ايجاد حل سلمي يرتكز على مبادئ الميثاق والقانون الدولي .

Digitized by UNOG Library

وهناك سؤال آخر يبرز وهو ، أيمكن لمجلس الأمن أن يضطلع بواجباته بفعالية اذا كان أحد أطراف النزاع من الاعضاء الدائمين فيه ولديه كافة الخيارات بحيث بوسعه أن يعطل كل ما لا يروقه من القرارات أو التوافق في الآراء .

لقد بذل الأمين العام للأمم المتحدة قصارى جهوده للوساطة بين الطرفين لتجنب تصاعد الحالة ، ولذلك لاحضار الطرفين الى مائدة المفاوضات لحل نزاعهما بالوسائل السلمية . ان الجهود العظيمة التي بذلها الأمين العام لم تسفر في النهاية عن نتيجة بسبب أن أحد الطرفين بقي متشددا في موقفه وآثر العمل العسكري .

اننا نأسف بشدة لاستخدام القوة لحل النزاعات بين الدول . ان سورينام تتمسك بمبدأ عدم جواز استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ، وتتمسك أيضا بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتجسدة في الميثاق ، وعلى أساس احترام السلامة الاقليمية وسيادة الدول . ان حكومة بلادي على اقتناع بأن التسوية الدائمة لمسألة جزر مالفيناس يمكن تحقيقها فقط عندما يتم السعي الى تسوية على أساس المفاوضات البناءة تهدف الى ايجاد حل عادل . وان أية تسوية أخرى قائمة على فرض السيطرة العسكرية أو الهيمنة لن تكون مقبولة للطرف الآخر . وسوف تحمل دائما بذور الشقاق وقد تؤدي في النهاية الى اعمال شتى لتقويم الوضع .

لذا فان سورينام تنضم الى أغلبية البلدان في مطالبة الارجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية باستئناف المفاوضات بسرعة لايجاد حل دائم وعادل للنزاع حول السيادة على جزر مالفيناس . وتنضم سورينام في الطلب الى الأمين العام القيام من جديد بمساع حميدة لمساعدة الطرفين في مسعاهما من أجل الحل السلمي .

السيد غاوسي (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ أربع سنوات ونصف ، وفي ١٤ شباط/فبراير ١٩٧٧ ظهر مقال ذا مغزى في مجلة اوشين اويل ويكلي ريبورت ، فيما يلي نصه :

" الارجنتين : سيقوم ممثل لوزارة الخارجية في المملكة المتحدة بزيارة جزر فوكلاند والارجنتين في هذا الشهر وذلك للبدء في المحادثات بشأن التنمية التعاونية للجزر . ومن

Digitized by UNOG Library

الجدير بالذكر ان جزر فوكلاند الواقعة بالقرب من الطرف الجنوبي للارجنتين ، قد ظلت منذ فترة طويلة تعتبر منطقة نفط محتملة ، لاسيما في المياه الساحلية . ورغم أن هذه الجزر تحت الحكم البريطاني ، فانها كانت موضع خلاف على الولاية بين انكلترا والارجنتين . وقد أشارت وزارة الخارجية البريطانية التي أعلنت المحادثات ، بأن المملكة المتحدة لا تفكر في التخلي عن ولايتها على الجزر . ويبلغ عدد سكان الجزر ١٩٠٠ نسمة فقط والاقتصاد فيها يتسم بالركود " .

Digitized by UNOG Library

ويبدو أن هذا النهج لا يرمز الى الصعوبات والأمل فحسب وانما للايحاء باتجاه ايجابي بالنسبة الى مستقبل سكان الجزيرة وتحسين العلاقات بين المملكة المتحدة وجمهورية الارجنتين ، علاوة على الهدف الشامل وهو السلم والأمن في المنطقة . وكان ينبغي الحفاظ على هذا الاتجاه وتعزيزه ،ولكن هذا الأمل الضعيف قد تبدد منذ ذلك الوقت نتيجة لسحابة كثيفة قاتمة ، وللنزاع الذى وقع مؤخرا حول فوكلاند . فالقى بظله الرهيب على احتمالات التقدم في المستقبل . ان وفد بلادى يبدى أسفه لفقدان الحياة والمعدات التي كانت سمة هذا النزاع الوحشي .

ورغم أن النزاع قد انتهى فاننا في مالطة نجد أنفسنا في موقف صعب ازاء هذه المسألة . وكدولة جزرية صغيرة ليست محصنة ضد الضغوط الخارجية ولكنها تقاومها بشدة ، فان اهتمامنا الغريزى موجه على نحو طبيعي لتحقيق رغبات أهل الجزيرة ، والحاجة الى حل سلمي .

اننا نأمل في تحسين علاقاتنا مع كلا الطرفين ونحس بالمشاعر القوية لبلدان جنوب امريكا تجاه هذه المسألة ، وليس في وسعنا سوى الاعجاب الدعم الكبير الذى قدمته القارة لمشروع القرار .

واننا نرى أن المشاركة في تقديم مشروع القرار تعد التزاما بتنفيذ احكامه بامانة ، ولكننا نقدر المشاكل المتأصلة والمشاعر المتأججة حاليا التي تقف في طريق حل مبكر منصف . ان الوثائق المفصلة والبيانات الافتتاحية التي قدمت من كلا الطرفين توضح بشكل كاف تعقيد هذه المسألة .

ومع ذلك ، ففي عالم مثالي نجد أن قضية جزر فوكلاند يمكن أن تكون نموذجا لمواقف مماثلة قد تحدث . فالامبراطوريات الاستعمارية القديمة التي وصفها حتى مؤسسوها في لحظات صراحتهم بأنها نتيجة مشكوك فيها حدثت في غفلة من الزمن وتركت اثرها على الخرائط التاريخية للعالم . الا أن هذا ينتمي الى عصر مختلف ولا يمكن توقع أن يظل ذلك بلا تغيير على الدوام .

وفي عصره وصف صموييل جونسون جزر الفوكلاند " كاضافة اراض ظروفها صعبة وغير مريحة ومكلفة لممتلكات التاج " .

ان بريطانيا تفخر باسهامها الحقيقي في عملية تصفية الاستعمار والكثير منا لن يتحدثوا الآن ان لم تتوفر لهذه المسألة الدفعة الكافية في سني ما بعد الحرب . وهي الآن في مرحلتها الأخيرة ولا بد من الاحتفاظ بهذه الدفعة الايجابية بدلا من عكس مسارها أو ايقافها كلية .

Digitized by UNOG Library

وفي ظل هذه الخلفية فان هذا النزاع الأخير كان أمرا يؤسف له بشكل كبير ، اذ أن نتيجته تحتاج الى وقت لالتئام الجروح ولاستعادة الحكمة للتوصل الى حل سلمي ودائم من خلال المفاوضات دون شروط مسبقة يحترم احتياجات اليوم والمستقبل ويفي بتطلعات الشعب المعني بشكل مباشر مع اعتراف بالظروف الخاصة للموقف .

وسيحتاج الأمر الى بعض الوقت لهذه العملية . ونأمل في هذه المرحلة المتأخرة وفي هذه المناسبة أن الوقت الذى انفق من أجل المفاوضات لن يطول بشكل مصطنع فالجهود المتعجلة قد تكون غير مثمرة ، كما هو الأمر بالنسبة الى استخدام القوة بشكل غير مقبول أو مشروع دوليا لحل هذه القضية . ولكننا نوضح أن أى تأخير من جانب قد يراه الجانب الآخر بمثابة تسويف متعمد مما يبعث على الاستفزاز.

ان القرارات التي اعتمدت من جانب منظمتنا ينبغي أن ترشدنا ، والمفاوضات الثنائية بين الطرفين تعد مستودعا للجهود التي تم بذلها ، والمساعي الحميدة المتواصلة للأمين العام لا بد من استمرارها بحيث يمكن استعادة الدفعة الايجابية والاحتفاظ بها .

واعتقد أن المرء يمكن أن يؤكد بامتناع أن التوصيات الواردة في الفقرتين ٤ ، ٥ من ورقة عمل الأمانة في الوثيقة A/AC.109/712/Add.1 ما كانت لتتسم بالشمول والتطويع للوفاء بمعالجة أوجه قلق جميع المعنيين اذا لم تعالج الأمور بشكل مبكر وعلى اساس الأولوية وتبذل في سبيلها المساعي الحميدة . ان عدم الاستجابة بشكل ايجابي في هذا الوقت الى هذه الاقتراحات يمكن ارجاعه الى التهاب العواطف حينذاك بسبب حدة النزاع وفقدان الحياة . ان الجراح ستحتاج الى وقت لكي تلتئم ولكن هذا ينبغي ألا يظل جرحا مفتوحا في العلاقات الدولية ومن ثم تظهر الحاجة الى أن يقدم الطرف الثالث الدواء الناجع عن طريق الوساطة .

هذه هي الاعتبارات الاساسية التي سوف يسترشد بها وفد بلادى في اتجاهه نحو مناقشة القضية . وبالنسبة الى احكام مشروع القرار فاننا نراها احكاما وعناصر ايجابية ولكنها في حاجة الى استكمال . والنص المنقح الأخير يعتبر تحسينا فعليا على النص الأصلي . ويحدونا الأمل في استكمال العناصر التي لم ترد فيه بحيث يمكن اعتماده بتوافق الآراء وهو هدفنا في هذه الدورة . واذا لم نتمكن من ذلك فلا بد أن نستمر في محاولة تحقيقه ، وأن ندفع بالتطورات الى الاتجاه الايجابي لصالح كل الاطراف المعنية . وفي الوقت ذاته فاننا نرى من الضرورى دعم كل الجهود الايجابية لاستئناف المفاوضات

Digitized by UNOG Library

السلمية ، ومن ثم وكخطوة أولى في الطريق الصحيح ، فاننا سوف ندعم القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.3/Rev.1 رغم أنه قد يفتقر الى بعض التحديد والعناصر الهامة الضرورية من أجل حل سلمي عادل دائم لقضية فوكلاند .

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفد جمهورية المانيا الديمقراطية يأخذ الكلمة في مناقشة هذا البند لأن النزاع حول جزر فوكلاند (مالفيناس) لا يؤثر على مصالح الشعوب والدول في جنوب الأطلسي فحسب ، ولكنه يرتبط بالحفاظ على السلم والأمن في العالم ، وبتصفية آثار الاستعمار المتبقية ، كما أنه يتعلق بتحقيق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وبتنفيذ الاعلان الهام ١٥١٤ (د - ١٥) وبقرارات ذات صلة عديدة صدرت عن الأمم المتحدة .

ان النزاع نشب في جنوب الاطلسي لانه بعد مرور ١٥٠ عاما من الاحتلال والاستعمار لمجموعة من الجزر لم يكن من الممكن ايجاد تسوية للمشكلة تتمشى مع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتصفية الاستعمار. ان آثار هذا النزاع تتمثل في الالوف من الموتي والجرحى والأرض المحروقة وتدمير الممتلكات والتوتر السياسي الشديد وتزايد الخطر المحيط بالسلم الدولي . لذلك فان الاستفادة الضرورية من هذا الدرس أمر يفرضه المنطق السليم والواقعية وبعد النظر الذى يميز رجل الدولة .

Digitized by UNOG Library

ان سعي شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية الى التصفية النهائية للمشاكل الموروثة عن الماضي الاستعماري ، وسعيها للمضي في طريق التنمية المستقلة رغبة يمكن فهمها ، بل هي عملية لازمة من الناحية الموضوعية . يمكن للشعوب في نضالها هذا أن تعتمد دائما على تضامن وتأييد الجمهورية الديمقراطية الالمانية . تعارض الشعوب بقوة محاولات الدول الامبريالية لاستمرار فرض السياسات الاستعمارية الماضية ، من خلال المؤامرات السياسية والدبلوماسية وممارسة الضغوط والابتزاز واستخدام القوة ، وأن تستمر السياسات الاستعمارية للماضي في عصرنا .

ان سياسة " السفن الحربية " المشينة التي تمارسها الامبريالية والرجعية ترجع الى القرن الماضي . وقد تم احباط هذه السياسة بواسطة كفاح الشعوب من أجل الحرية والاستقلال . لقد كان اعلان الأمم المتحدة بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، تعبيرا آخر عن فشل هذه السياسة . غير أن احداث جنوب الاطلسي ، وتلك التي جرت في مناطق أخرى من العالم ، تهدف الى احياء روح وممارسات الاستعمار والامبريالية . ومن الواضح أن الهدف هو تلقين " الشعوب درسا " وخاصة في البلدان النامية.

ويعتبر وفد بلادي ان مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) جزء لا يتجزأ من عملية تصفية الاستعمار في الاقاليم التي أخضعتها الدول الاستعمارية في مختلف مناطق العالم . ولقد تم التأكيد مرارا وتكرارا في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة على أن هذه الجزر تعتبر أحد الاقاليم التي يجب ازالة الحكم الاستعماري منها دون شرط ، وبما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة ، واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ان وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية يضم صوته الى ممثلي العديد من الدول الذين طالبوا بتسوية النزاع في جنوب الاطلسي على وجه السرعة ، وعلى اساس عادل ، لمنع المزيد من التدهور في الأوضاع الدولية الحالية التي تتميز بالتوتر . لذلك فان من المتوقع من طرفي نزاع جنوب الاطلسي أن يبديا الاستعداد اللازم لتسوية المشاكل القائمة عن طريق الاستخدام الكامل للوسائل السلمية المتاحة. ان الطريقة العملية لتحقيق ذلك تكمن دونما شك في المفاوضات فيما بين الأطراف المعنية مع الأمين العام للأمم المتحدة كوسيط .

لقد اتضح خلال النزاع حول جزر فوكلاند (مالفيناس) ان هذا النزاع يرتبط بالمصالح العالمية

Digitized by UNOG Library

والاستراتيجية وبالنظام الامبريالي ككل . ان اول دولة امبريالية ، ألا وهي الولايات المتحدة ، قد سارعت بالعدول عن حيادها المزعوم ، باتخاذها جانب أحد الطرفين في المجال السياسي والدبلوماسي والعسكرى ، متجاهلة بذلك معاهداتها مع دول امريكا اللاتينية والتزاماتها التحالفية . وهذا الموقف بدوره هو نتيجة منطقية لخطر سياسي ظهر بصورة متزايدة خلال السنوات العشر الأخيرة باعتبار منطقة جنوب الاطلسي منطقة أخرى ذات أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة . من الواضح أن هذه المنطقة بسبب موقعها الاستراتيجي ، فانها تقع على مفترق طرق ممرات مائية هامة ، ومن ثم فهي تعتبر نقطة انطلاق نحو القطب الجنوبي وقاعدة عمليات يمكن استخدامها ضد استقلال وتقدم الشعوب في هذه المنطقة . ومن المقدر لمجموعة الجزر هذه ان تلعب نفس دور دياغو غارسيا في المحيط الهندى والقواعد العسكرية الامبريالية الأخرى .

وبمجرد أن بدأ هذا النزاع في تعريض المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية الامبريالية للخطر ، فقد تم تجنيد التضامن الداخلي لقوى الامبريالية . وقد اشتركت منظمة حلف شمال الاطلسي في النزاع كحليف عسكرى . وطبقت العقوبات الجماعية واجراءات المقاطعة بما يتعارض مع القانون الدولي . وثبت بوضوح النيه في توسيع نطاق عمليات واختصاصات منظمة حلف شمال الاطلسي ، بحيث تشمل أيضا جنوب الاطلسي . ومن هنا فلقد جاء اقتراح الدول الاطراف في حلف وارسو في وقته ، والذى قدمته لجنة وزراء خارجية الحلف ، عندما اجتمعوا مؤخرا في موسكو ، ويدعو هذا الاقتراح الحلفين العسكريين السياسيين أى منظمة حلف شمال الاطلسي ومنظمة حلف وارسو بالامتناع عن توسيع نطاق عملياتهما الى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية .

ولا تخفى على أحد حقيقة أن النزاع في جنوب الاطلسي قد استخدم لاختبار وسائل الاتصال والامداد وكذلك فعالية منظومات اسلحة منظمة حلف شمال الاطلسي المتقدمة ، وأداء قوات الانتشار السريع والحرب في المحيط . وكما كان الحال في الشرق الاوسط والكاريبي ومناطق اخرى فان الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الاطلسي ، قد حولا جنوب الاطلسي الى منطقة أخرى للتدريبات العسكرية ، وذلك على حساب شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، حيث تستعد أكثر قوى الامبريالية عدوانا وهي في المقام الأول الولايات المتحدة ، ليوم قادم تبدأ فيه الحرب الحقيقية .

Digitized by UNOG Library

وهناك ملاحظة حقيقية أخرى يتعين الاشارة اليها هنا . فمنذ سنوات حتى الآن يجرى التلويح بشبح التهديد السوفياتي المزعوم وما سمي بالخطر القادم من الشرق ، الذى تحاول به البلدان الغربية تبرير برامجها الحالية للاستعداد العسكرى ، بما في ذلك بناء القوة البحرية . ان هذا الخطر المزعوم " خطر التهديد القادم من الشرق " الذى طالما لوّحوا به اختفى ما بين يوم وليلة خلال الشهور التي كان يجرى فيها نزاع جزر فوكلاند (مالفيناس) . ان اسطولا بحريا ضخما اتجه فجأة من الغرب الى منطقة تقع على بعد ٨٠٠٠ ميل من سواحل اوروبا الغربية للقضاء على خطر كما يدعون ، يهدد المصالح الوطنية في هذه المنطقة . ولكن الآن ، بعد مرور نصف عام ، فان المسؤولين الغربيين ووسائل الاعلام عادت الى اسطورة هذا التهديد بابعادها السياسية والجغرافية . ان البيانات المناهضة للشيوعية والداعية الى الحرب الباردة التي صدرت في واشنطون ولندن ومؤخرا في برلين الغربية تؤكد هي الأخرى ان الامبريالية قد شرعت في حملة شرسة ضد الاشتراكية ، وضد سعي الشعوب الى تحقيق تقدمها الاجتماعي ، والقضاء على الاستعمار في كافة صوره واشكاله .

وهكذا تقوم علاقة مباشرة بين الاحداث الأخيرة التي وقعت في جزر فوكلاند (مالفيناس) وحولها وبين السياسة الامبريالية القائمة على سباق التسلح والمواجهة والحرب ، سواء في أوروبا أو في جنوب الاطلسي أو في الشرق الأوسط أو في جنوب شرقي آسيا أو في الجنوب الافريقي أو في الكاريبي ، ان اسباب وآثار هذه السياسة تظهر حيثما يتجسد النزاع والتوتر . لذلك يؤكد وفد بلادى الحاجة الى مقاومة سياسة الامبريالية القائمة على المواجهة والاستفزاز بكل قوة من أجل السلم والأمن في العالم والاستقرار والتعاون السلمي في جميع مناطق العالم .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تؤكد من جديد من فوق هذه المنصة التزامها السياسي الاساسي بازالة بؤر التوتر والنزاع القائمة حاليا ، وبمنع ظهور الجديد منها . كما تعلن تمسكها بتسوية كافة المنازعات الدولية بالوسائل السلمية أى عن طريق مائدة المفاوضات .

Digitized by UNOG Library

السيد لنغ كنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : منذ عهد ليس ببعيد اندلعت في منطقة جنوب الاطلسي ، التي سادها هدوء نسبي حتى ذلك الوقت ، حرب على نطاق واسع واستمرت لمدة شهرين ونصف ، مما أدى الى المزيد من زعزعة الموقف في امريكا اللاتينية والعالم ، كما أدى الى قلق عظيم بين كل شعوب العالم . ورغم أن الحرب قد انتهت باعادة احتلال جزر فوكلاند (مالفيناس) من جانب القوات البريطانية ، فان الخلاف بين الارجنتين والمملكة المتحدة حول السيادة على هذه الجزر قد ظل بلا حسم . وفي ظل هذه الظروف ، فان الدورة الحالية قد استجابت للطلب الوارد في الخطاب المؤرخ في ١٦ آب/اغسطس هذا العام ، المقدم من جانب وزراء خارجية عشرين بلدا من امريكا اللاتينية الى الأمين العام ، وقررت ادراج هذه المسألة في جدول الأعمال لكي تتناولها الجمعية بالبحث . ووفد الصين يعتبر هذا المقرر ضروريا تماما وفي حينه .

الخلاف حول جزر مالفيناس يذكر الشعوب بأنه رغم أن قضية التحرر الوطني قد احرزت انتصارات عظيمة في ارجاء العالم في فترة ما بعد الحرب ، فان عملية تصفية الاستعمار لم تتم بعد . وان مطالبة الارجنتين بالسيادة على جزر مالفيناس قد عبرت عن مطامح الارجنتين الوطنية لفترة أكثر من مائة عام منذ استقلالها ، كما كسبت التعاطف والدعم المطردين من جانب بلدان العالم الثالث ، وخصوصا بلدان عدم الانحياز وامريكا اللاتينية . وان مؤتمرات حركة عدم الانحياز ومنظمة الدول الامريكية قد اعتمدت عدة قرارات دعما لمطالب الارجنتين بالسيادة على الجزر .

ان الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتمدت ايضا عدة قرارات حول هذه المسألة ، تؤكد جميعها بأن هذه تعد مسألة تصفية استعمار ، وتحث في الوقت ذاته الطرفين على التعجيل بعملية المفاوضات . وقد عقدت الارجنتين والمملكة المتحدة مفاوضات مطولة بدون التوصل الى نتائج حاسمة ، واندلع النزاع العسكري في نهاية الأمر . وبعد اندلاع الحرب عقد مجلس الأمن اجتماعات واعتمد قرارات تدعو الى ايقاف الاعمال العدائية ، وانسحاب القوات ، وتسوية الخلاف عن طريق المفاوضات . وبولاية من مجلس الأمن فان الأمين العام قام بفعالية بمهمة الوساطة . وان جهود السيد بيريز دى كويبيار قد حظيت بدعم كبير وتقدير من جانب المجتمع الدولي . وهذا يدل كلية على الرغبة القوية لدى المجتمع الدولي في أن يرى هذا الخلاف حول جزر مالفيناس يسوى بشكل سلمي ومنصف .

Digitized by UNOG Library

الا أنه لسوء الحظ ان كل الجهود الرامية الى تسوية سلمية لهذا الخلاف قد انتهت بالاخفاق وتم تصعيد النزاع العسكرى بشكل مطرد مما الحق خسائر جسيمة بكلا الجانبين . ورغم ان النزاع قد انتهى بنجاح مؤقت للطرف الاقوى عسكريا فانه لم يؤد على الاطلاق الى تسوية الخلاف حول الجزر . بل على العكس من ذلك فانه قد مس المشاعر الوطنية للارجنتين والبلدان الاخرى في امريكا اللاتينية ، وهذا كان محملا بنتائج خطيرة للطرف الذى كسب .

ان حكومة الصين وشعبها قد دعما على الدوام بلدان العالم الثالث وشعوبها في كفاحها العادل لصيانة سيادة وسلامة اراضيها . ونحن نرى ان مطلب الارجنتين بالسيادة على جزر مالفيناس لا بد من احترام المجتمع الدولي له ، وان القرارات ذات الصلة لحركة عدم الانحياز ومنظمة الدول الامريكية ينبغي تنفيذها . نجد الآن أن عشرين دولة بأمريكا اللاتينية قد شاركت في تقديم مشروع قرار ، هو A/37/L.3/Rev.1 ، الذى يدعو الى استئناف المحادثات بين الارجنتين والمملكة المتحدة بغية التعجيل بتسوية سلمية للخلاف حول السيادة على مالفيناس ، ويدعو مرة أخرى الأمين العام الى بذل مساعيه الحميدة في هذا الشأن . ويمثل هذا جهدا جديدا من جانب بلدان امريكا اللاتينية للنهوض بتسوية سلمية وعادلة ومنصفة لهذه المسألة . ووفد الصين يقدر ويدعم هذه الجهود من جانب بلدان امريكا اللاتينية . ونحن نعتقد أن توصياتها تهيئ السبيل الصحيح لتسوية هذا النزاع ، لانها ليست لصالح شعبي الارجنتين والمملكة المتحدة فقط بل ستساعد أيضا في توطيد السلم بجنوب الاطلسي والعالم قاطبة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥

Digitized by UNOG Library